من اسبوع الى اسبوع

العراق في الصحافة العربية

دعـــوة للعـــرب أن لا يـــتركـــوا العـــراق وحـــده

الكاتب البحريني أحمد المرشد وهو من كتاب أعمدة الرأي في صحيفة الخليج الاماراتية نشر في ٢٤ من شهر تشرين الثاني عمودا بعنوان(السلام العراقي) بشأن تصريحات الطالباني في جولته الاخيرة التي شملت مصر والسعودية والكويت. المرشد يصف الجولة بالمهمة للغاية لأن الطالباني حدد فيها آليات تعامل العرب مع العراق، وحاول أن ينقي الصورة السيئة التي يرسمها الاعلام الغربي عن بلاده –على حد تعبيره. يشير الكاتب الى التحسن الأمني في العراق الى حد ان قوات الامن العراقية باتت قادرة على استلام الملف الامني ، وبالاستناد الى تصريح للطالباني يشير الكاتب ايضا الى التحسن الاقتصادي والى وصول الموازنة العراقية العامة الى ٥٠ مليار دولار . يشير المرشد الى ملفات اخرى فتحها رئيس الجمهورية أمام المسؤولين العرب في الدول التي زارها، من بينها مسألة المصالحة الوطنية ، والفدرالية ، في محاولة لطمأنتهم بشأنها. الطالباني، كما يقول المرشد، لم يخف تفاؤله بإمكانية تحقيق مصالحة وطنية شاملة في نهاية العام الحالي. أما بشأن الفدرالية فينقل المرشد عن الطالباني ان هذه القضية لا خوف منها على العراق لأن" مكونات الطوائف الثلاث الرئيسية (الشيعة والسنة والأكراد) تحول دون الانفصال"، فالفدرالية كما ينقل الكاتب عن الطالباني هي مجرد اسلوب حكم أخذت به نحو ٧٦ دولة في العالم المعاصر.

يعترف الكاتب ان العرب اقترفوا اخطاء بشأن العراق، الا أنهم منقسمون على أنفسهم قبل أن يكونوا منقسمين بشأن التعامل مع العراق. يقول:" الكثير من الساسة العرب يدخلون طرفاً في تأييد هذا الفريق أو ذاك، بحجة واهية مفادها أن دعم فريق على حساب آخر هو لمصلحة العراق كقضية، بحيث يجعلها أقرب لجهة الفهم من طرف المجتمع الدولي، مما يعني أن المساهمة في تأييد العراقيين تبدأ من الاعتراف بحقهم في تحديد مصيرهم، حتى لو كان ذلك بالاقتتال بينهم."

يخلص الكاتب الى نتيجة مفادها أن لا يترك العرب العراق وحده "حتى يظل العراقيون يشعرون بعروبتهم" ويطلب الكاتب من الاعلام العربي "أن ينقل الصورة الحقيقية عن علاقات الشيعة والسنة تحديداً لاسيما وأن مخاطر الحرب الأهلية لم تعد موجودة وأن المناخ الشعبي العام بات مهيأ للمصالحة."

حرب الخليج وعاصفة الصحراء .. من دون اشارة الى نظام صدام

يستعيد الدكتور محمد خيري لبادة في مقالة له نشرتها صحيفة الدستور الاردنية في ٢٢ تشرين الثاني الجاري حرب الخليج الثانية وعاصفة الصحراء من جهة آثارها الاقتصادية على الشعب الفلسطيني . إنه يتهم امريكا وأعوانها بتفجير الاحداث في المنطقة لتحقيق اهدافها الستراتيجية ولصالح "سياستها النفطية من خلال المؤامرة التي حاكتها والحملات الاعلامية المغرضة التي شنتها ضد العراق " . بعد هذا لا يشير الكاتب لا من بعيد ولا من قريب الى دور نظام صدام في الازمة والحرب التي تلتها ونشرت آثارها النفسية والاقتصادية والسياسية في جميع البلدان العربية والمنطقة . والحال إن العديد من كتاب الرأي و الدراسات في بعض البلدان العربية يبدون دائما تحرجا من تحديد مسؤولية شخصيات أو انظمة عربية في الاحداث المشؤومة التي بدأت من حرب الخليج الأولى وانتهت باحتلال العراق . إن افضل ما عند هؤلاء الكتاب هو رمي المسؤولية على امريكا واسرائيل. فيما عدا لعبة الاخفاء هذه يسرد لبادة معلومات مهمة، فبعد اجتياح صدام الذي لا يسميه الكاتب أضيفت الى الهجرات القديمة للشعب الفلسطيني هجرة جديدة.

يقول: من بين الملايين الثمانية من الشعب الفلسطيني في منطقة الشرق الاوسط .حيث ٣,٢ مليون منهم في الكيان الصهيوني والاراضي المحتلة ومليونان آخران في الاردن بينما يعيش ٢ مليون فلسطيني في انحاء اخرى من العالم منهم ٧٥٠ الف نسمة في دول الخليج والعربية السعودية.

فيما بلغ عدد افراد الجالية الفلسطينية في الكويت (٤٥١,٢٠٠) وهؤلاء على وجه التحديد الذين يشكلون "اكثر الجاليات الفلسطينية في المهجر ترابطا ونجاحا ووعيا في الامور السياسية والاجتماعية والاقتصادية" "وشكلوا الاساس الفعال للادارة المدنية والقطاع الخاص في الكويت" هؤلاء جميعا تضرروا أبلغ الضرر. هذه "القوة الاقتصادية النشطة للجالية الفلسطينية ، ناهيك عن مستقبلها السياسي قد تخلخلت بشدة وبصورة مفاجئة لم يتوقعها احد".

ويورد الكاتب ارقاما محددة عما اصاب الجسم الفلسطيني من اضرار، فعلى حين "لم تتكبد الجاليات الفلسطينية في العربية السعودية او دول الخليج الاخرى خسائر كبيرة نسبيا الا انه تم ابعاد بعض الفلسطينيين من قطر" .. بيد أنه يورد تقارير اشارت الى ان هناك اكثر من ٣.٤ مليون فلسطيني ابعدوا من دول الخليج، موزعين على النحو الاتي : السعودية: ٦١٢٩٥ فلسطينيا مع اسرهم.

قطر:٢٣٦٣٠ودبي:٢٥٨٥٠مع اسرهم. هذا فضلا عن اعداد كبيرة من الفلسطينيين لم يمنحوا تأشيرات دخول الى دول الخليج او اذونات عمل فيها او العودة اليها لاستئناف اعمالهم او حتى نقل اثاث بيوتهم وممتلكاتهم. أما الجالية الفلسطينية في الاردن فقد تعرضت الى اضرار كبيرة من جراء ما يسميها الكاتب ب" ازمة الخليج " وما تبعها من فرض الحصار الاقتصادي على العراق. يقول:" اعقبت تلك الازمة ازمة اقتصادية خانقة عاشها الاردن اعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ أدت الى احلال اضرار كثيرة بالاقتصاد الاردني وتركت اثرا مدمرا على الفلسطينيين "ولاسيما "أنهم يشرفون على الاعمال الخاصة في قطاعات البناء والصناعة والتجارة فيها" ، ويمكن ان تصل الخسائر الاقتصادية للفلسطينيين في الاردن الى ٢,٥ مليار دولار خلال عامي ١٩٩٠ .1991 – ازاء ذلك انخفض الدخل في الاراضي المحتلة من ١٠بالمئة الى ٣٠ بالمئة.

بعد هذه الارقام ينسى الكاتب أن يذكر ما دفعه العراق من تعويضات كانت في كل المقاييس مجحفة، وأظنه لو استعاد فقراتها، وبعضها يثير العجب والغضب، لشعر أن نظام صدام الذي لا يشير الى مسؤوليته في هذه الحرب كان منذ تلك الساعة قد وضع العراق على لائحة الاحتلال.

الخوف من الفدرالية العراقية

الكاتب السوري حسين العودات كتب في صحيفة الامارات العربية في ٢٤ من شهر تشرين الثاني مقالة عن الفدرالية العراقية انطلقت من تحديد اطار عام يرى في الحكم الفدرالي حاجة للبلدان التي تطبقه وليس اختيارا كيفيا أو مزاجيا، لأن هذا التطبيق هو " استجابة لظروف موضوعية" و "لأن الفيدرالية اسلوب حكم أكثر عدالة من غيره في كثير من البلدان خاصة تلك التي تقوم فيها تباينات داخل مكوناتها الثقافية أو القومية(كما هو حال العراق)" فضلا عما يقره الكاتب من توزيع عادل للثروة ومساهمة نشطة لجميع القوى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ينبه العودات في تحديده للاطار العام للنظام الفدرالي وأهدافه، الى أن من الخطأ اعطاء النظام الفدرالي صفة اخلاقية من قبيل الخير والشر، فهو نتاج" تطور الدولة الحديثة في بعض المجتمعات، واستجابة لحاجات سكان الدولة ضمن حدودها التي تشكلت تاريخياً ووسيلة لتنظيم أحوال البلاد ونظام الحكم بما يحقق المساواة بين أفراد المجتمع وفئاته وتكافؤ الفرص والعدالة والسلم الاجتماعي" وغيرها مما يعدده الكاتب من المكاسب، ويشير في الوقت نفسه الى أن هذا الاطار العام لا يصلح لأن يكون نموذجا لكل الدول ومثالا يحتذى.

ويصف الكاتب الحكم الشديد المركزية للدولة العراقية بالسلبية، ويقر بأن نظاما لا مركزيا في العراق " هو من حيث المبدأ واحد من الخيارات الأفضل التي تحقق مصالح جميع فئات المجتمع أو معظم مصالحها" بيد انه يرى أن الفدرالية التي تعمل بعض الفئات العراقية لتحقيقها تختلف عن أصول هذا الخيار وحقيقته الجوهرية وتؤدي الى تفكيك العراق- على حد تعبيره.

يستند الكاتب الى ما يسميه (بالواقع الملموس) للعراق لصياغة مثل هذا التوقع ، الا ان هذه الاحالة الى الواقع المحسوس غير موصوفة أو محللة، الا بما يعرفه الجميع من وجود حكومة كردية ذات علم وجيش وسلطات وادارة مدنية واقتصادية وثقافية مستقلة، وهو واقع نما وتطور في ظروف سابقة. ومن الواضح ان الكاتب يخشى تعميم هذه التجربة في الجنوب. يقول: "وفي الواقع الملموس أيضاً تعمل بعض الفئات العراقية في جنوب العراق لإقامة فيدرالية مماثلة على أمل أن تعطى لإقليمها الصلاحيات التي حصل عليها الشمال، وبالتالي تنشئ علمها ونشيدها ودبلوماسييها واتفاقياتها الاقتصادية مع الخارج وتحالفاتها السياسية وخاصة مع ايران وربما جيشها وذلك بمعزل عن الدولة المركزية."

يمد الكاتب خواطره ، وربما خياله ، من تشخيص معروف وهو ضعف الدولة وخاصة " مع عدم وجود جيش مركزي قوي قادر على مواجهة جيوش الفيدراليات أو ميليشياتها." ويتساءل :" من يستطيع عندها أن يمنع إقليم كردستان العراق من إعلان دولة كردية منفرداً أو إقليم الجنوب من إعلان دولته والوسط والغرب من إعلان دولته بدوره، ويكون العراق عندها أثراً بعد عين ولن يبقى له سوى بغداد "

الكاتب يضع المقدمات بجملة شرطية ويجيب بجملة استفهامية لا تخلو من استنكار :" إذا كان لكل إقليم جيشه وعلمه ونشيده وموازنته وجيشه وحقوقه في عقد الاتفاقات مع الدول الأخرى وتمثيله الدبلوماسي المستقل، ومؤسساته التشريعية والتنفيذية المنفصلة، فماذا يبقى للدولة المركزية، وهل ستكون فعلاً دولة فيدرالية أو حتى دولة كونفدرالية ..."

عودة الى اتفاقية الجزائر ام عقد اتفاقية جديدة بشأن شط العرب؟

في موقع (عرب اون لاين) القى سامي القمحاوي من القاهرة في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني الضوء على الاتفاق بين العراق وايران على سفر وفد عراقي رسمي يضم خبراء من وزارات الموارد المائية والنقل والداخلية والدفاع الى ايران لبحث اعادة شط العرب الى مجراه القديم واعادة ترسيم الحدود بين البلدين.

يستبشر القمحاوي بهذا التطور قائلا :" يبدو أن شط العرب سيكون كلمة السر فى مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية، فبعد أن كان سببا مفتعلا فى اندلاع الحرب بين البلدين عام ١٩٨٠، يطمح الجانبان إلى أن يصبح نقطة الانطلاق لحل جملة من القضايا المعلقة بين البلدين عبر التفاوض."

يوضح الكاتب أن العودة الى طرح هذه القضية جاء بعد أن أخذ النهر يتسع نحو الجانب الإيرانى بفعل إهماله من الجانب العراقى بسبب الحروب وما خلفته من سفن غارقة ومتفجرات وألغام بحرية، وحدوث اختلاف بمنطقة التالوك، وهى نقطة منتصف النهر التى تبدأ منها قسمته بين البلدين وفقا لاتفاقية الجزائر. ويرى انه من غير المستبعد أن يتم الاتفاق على إعادة شط العرب إلى مجراه السابق. وعلى حين اشارت الخارجية العراقية إلى أنه من المبكر الحديث عن توقيع اتفاقية جديدة بين العراق وإيران بشأن ترسيم الحدود بين البلدين بدلا عن اتفاقية الجزائر، وأن تلك الاتفاقية لا تزال تعتبر ملغاة بالنسبة للحكومة العراقية ، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والإفريقية محمد رضا باقرى قوله إنه من المقرر أن يقوم مسؤولو وزارة الخارجية العراقية قريبا بزيارة إلى طهران لإجراء مباحثات بشأن تنفيذ اتفاقية الجزائر.

يستعيد القمحاوي اتفاقية الجزائر الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٥ ومجموعة من الظروف السياسية التي عجلت بها وكيف ان صدام حسين الغاها بدخوله الحرب مع ايران.

ويستشهد الكاتب برأي الدكتور ابراهيم راضي استاذ الجغرافية السياسية بجامعة القاهرة الذي يرى أن الاتفاق على التفاوض بين العراق وإيران على إعادة شط العرب إلى مجراه القديم وإمكانية عودة الملاحة إليه خطوة أولى، يجب أن تتبعها خطوات لحل عدد كبير من المشكلات العالقة بين البلدين، والتى خلفتها سنوات من الحرب والعداء بينهما، ومن بين هذه المشكلات ترسيم الحدود حسب اتفاق عام ١٩١٣ وإعادة بناء الدعامات الحدودية لحل المشكلات الكبيرة المتعلقة بخط الحدود مثل عائدية حقول النفط القريبة وتحديد أحقية كلٍ من الدولتين فيها.

بعد ان يشير الدكتور راضي الى اهمية هذا الشريان الحيوي بالنسبة للعراق وحرب السنوات الثماني المكلفة يتمنى على الجانبين ان يكونا قد وعيا الدرس بأن التفاوض هو أفضل الطرق لحل الخلافات الحدودية بينهما خصوصا فى ما يتعلق بشط العرب، سواء بإعادة العمل باتفاقية الجزائر أو التوصل إلى اتفاقية جديدة.

السؤال الذي يطرحه القمحاوي ازاء هذا التطور: هل ستسمح واشنطن بإبطال هذا اللغم المزروع فى طريق العلاقات العراقية الإيرانية، وهل ستسمح بحدوث تطور إيجابى فى علاقات البلدين؟

ورود بـــدلا مـــن العـــنـــف

الأهالي

فريدة النقاش

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الذي اختارت له الأمم المتحدة ٢٥ نوفمبر أصدرت المسيرة العالمية لمناهضة الفقر والعنف ضد المرأة بيانا ذكرت فيه العالم كله ونساءه علي وجه الخصوص بالمبادئ التي كانت قد أعلنتها لدي تأسيسها عام ١٩٩٥ في كيبك بكندا وبعد عامين فقط من انعقاد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي اعتبر حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان في ذلك الحين أحيا ؟اتحاد نساء كيبك؟ في مدينة مونتريال ذكري إضراب نظمته نساء من كل القوميات في مدينة كورنس الأمريكية سنة ١٩١٢ كن يعملن في صناعة الغزل والنسيج مطالبات برفع أجورهن، وأصدرت نشرات وصحفا صغيرة في ٢٣ لغة هي لغات البلدان التي هاجرت منها إلي أمريكا، وكانت أشكال تنظيمهن موضوعا لدروس كثيرة لكل من الحركة العمالية والحركة النسائية حتي هذه اللحظة، وذلك حين قسمن أنفسهن - لا فحسب - في ورديات للحراسة ضد كاسري الإضراب وإنما أيضا في ورديات لرعاية الأطفال.

ونجح الإضراب الذي رفعت فيه العاملات شعارا وثيق الصلة بالنساء.. الخبز والورود. كان الشعار يحمل رسالة للكافة أن المضربات يتطلعن إلي حياة إنسانية سعيدة ومبهجة فيها الورد إلي جانب الخبز أي فيها الأمن والمحبة إلي جانب العمل وحققت المضربات التي وصل عددهن إلي خمسة وثلاثين ألفا نجاحا باهرا - لا فحسب - في التنظيم وإنما أيضا في الاستجابة لمطالبهن.

تطور احتفال نساء كيبك في مدينة مونتريال ليصبح في زمن قصير إطارا عالميا لحملة متواصلة ضد الفقر والعنف الواقع علي النساء، وانضمت إلي الحملة أكثر من خمسمائة منظمة من كل أنحاء العالم نظمت لقاء في نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠٠ لتقديم وثيقتين احتجاجيتين مازالتا راهنتين حول فقر النساء والعنف الواقع عليهن في كل أنحاء العالم -قدمتهما إلي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمين العام للأمم المتحدة وبعد خمس سنوات أصدرت المسيرة ميثاقا عالميا من أجل الإنسانية ومن اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء هذا العام أصدرت بيانا أكدت وجددت فيه بنود هذا الميثاق فما من إنسان يجوز أن يصبح ملكا لإنسان آخر ومن حق البشر جميعا أن يكونوا بمنأي عن العنف أو الاستغلال الجنسي أو التجارة في البشر.. ونحن النساء نتنادي علي امتداد المعمورة لتأكيد قيم الحرية والسلام والعدالة والتضامن والمساواة، ونفضح ما أثبتته الخبرة الإنسانية عبر آلاف السنين من أن النظام الأبوي الطبقي قد انتج الاستغلال والتميز وولد سياسات قامت علي افتراض دونية المرأة والانتقاص من إنسانيتها وخلق ترابتية اجتماعية تقسم الأدوار بين الرجال والنساء وتنتج العنف وتحول النساء إلي سلع جنسية.

ونحن النساء ندين بكل قوة سياسات الليبرالية الرأسمالية الجيدة التي تنتج الظلم والتميز والاستبداد ويوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٠ هو اليوم الذي أعدم فيه الديكتاتور ؟تروجيللو؟ في جمهورية الدومينيكان ثلاث شقيقات ناضلن في الحركة الاجتماعية والنسائية.

وحيثما يقع العنف تنهض المقاومة الجماعية في كثير من بلدان العالم، مثل العراق وأفغانستان وفلسطين والفلبين التي أدانت فيها محكمة لأول مرة جنديا أمريكيا قام باغتصاب فتاة.

إن العنف ضد النساء هو ظاهرة عابرة للقارات لا تخص بلدا بعينه، وهي تتفاقم في مصر كما تقول شواهد كثيرة وطبقا للإعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد النساء العنف هو أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذي أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

كذلك يمثل الإهمال أو الحرمان عنفا، فضلا عن العنف الهيكلي الناتج عن تأثير تنظيم الاقتصاد علي حياة النساء؟.

وقد انعكس تأثير سياسات التكيف الهيكلي علي النساء المصريات بل وعلي نساء العالم في شكل زيادة الفقر والبطالة والدعارة باعتبارها عنفا ولد العنف.

وتضفي أدوار المرأة المستندة إلي النوع الاجتماعي علي النساء عموما قيمة سياسية واقتصادية وثقافية أقل من تلك الخاصة بالرجل والأضعف هو دائما عرضة للعنف في ظل علاقات القوة السائدة في العالم الآن.

وقد بدأ المجتمع المصري مؤخرا يعلن اعترافه بوقوع العنف المركب ضد النساء من الضرب للاغتصاب لقتل من أجل الشرف لزنا المحارم للختان للزواج المبكر للعنف القانوني والثقافي والاعتراف بظاهرة سلبية ما هو أول الطريق للتعامل معها إيجابيا ابتغاء الحد منها وصولا للقضاء عليها.. ويبقي أن الطريق للقضاء علي العنف ضد المرأة طويل.. طويل.

الاهالي

الليبرالية الإسلامية هي الحل

البيان

بقلم :عبد الحميد الأنصاري

البيان ٢-١٢

تشهد الساحة العربية أحداثاً عديدة تبدو في الظاهر أنها متفرقة لا رابط بينها ولكن بشيء من التأمل يتضح للمراقب والباحث أن هناك روابط مشتركة تجمعها، هنا اليوم في الدوحة يلتقي قادة دول مجلس التعاون في قمتهم الثامنة والعشرين لبحث صيغ التعاون والتنسيق المشتركة إزاء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المنظومة الخليجية.

خاصة في ما يتعلق بتداعيات وأخطار المشروع النووي الإيراني على منطقة الخليج وتأثيرات الوضع الأمني الذي بدأ في التحسن في العراق على الوضع الخليجي العام، إضافة إلى استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والمفترض الإعلان عن قيامها في قمة الدوحة، وقد تستعرض نتائج الدراسة الأولية لمشروع الطاقة النووية للأغراض السلمية لدول المجلس وغيره من الملفات التقليدية المدرجة على جدول الأعمال.

ومنذ أيام انفضّ مؤتمر (أنابوليس) للسلام في الشرق الأوسط وشهد مشاركة عربية واسعة حضرتها السعودية لأول مرة، وكان إيذاناً مبشراً بعودة القضية الفلسطينية للطاولة بعد غياب طويل وحجب بسبب الأوضاع العراقية واللبنانية والتهديد النووي الإيراني.

كما حملت الأنباء مؤخراً نبأ القبض على خلايا إرهابية في السعودية كانت تخطط لاستهداف علماء دين ورجال أمن ومنشآت نفطية. ومن جانب آخر ما زالت مشكلة البحث عن رئيس توافقي تشغل الأطياف السياسية والطوائف اللبنانية بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق وحول الفراغ الرئاسي.

وفي الوقت الذي يشهد الوضع العراقي تحسناً بسبب ؟صحوة؟ العشائر ضد أعمال القاعدة وإجرامها الوحشي، إذ بلغ عدد الذين انضمّوا إلى وحدات (الصحوة) ٧٧ ألف فرد من العرب السنة تكفلّوا بحفظ الأمن في مناطقهم فإننا نستبشر خيراً بالمراجعات النقدية للمفاهيم الدينية (الجهاد)، (الولاء والبراء)، (الدولة الإسلامية)، (العلاقة مع الغرب).

تلك المراجعات الفكرية التي سميت (ترشيد الجهاد في مصر والعالم) وأحدثت ردود فعل واسعة في مصر وخارجها سواء بين قيادات الجماعات الجهادية داخل مصر وخارجها أو من قبل الجماعات الدينية الأخرى.

الآن ما الذي يجمع هذه الأحداث رغم تنوعها واختلافها؟ إنه الجدل الصحي والحيوي بحثاً عن حلٍ أو مخرج لتجاوز الوضع المأزوم السائد تطلعاً لوضع أفضل، إنه يمثل نوعاً من مغالبة الإنسان العربي للظروف والأوضاع المحيطة أملاً في غد أفضل، إنه تحريك للجمود المخيّم والخانق للحركة والتغيير.

إنه استجابة نرجو أن تكون إيجابية للتحديات المحيطة: تحديات التنمية والتقدم في الداخل وتحديات العولمة والثورة المعرفية والتقنية في الخارج، إنه بعبارة مختصرة (صدمة الحداثة) من جديد بعد أن وصلت مشاريع النهضة والتنوير إلى أفق الانسداد التاريخي، بتلك التي بشر بها الرواد النهضويون قبل ١٥٠ عاماً، فهي الصدمة الحضارية الثانية.

لقد كانت الصدمة الحضارية الأولى في أعقاب الاحتكاك بالمستعمر الغربي في أواخر القرن الثامن عشر وما جلبه في ركابه من مظاهر تحديث أبرزها دخول المطبعة وعلوم ومعارف وخبرات ونظم وتقنيات لم يعهدها العرب من قبل، في تلك الفترة أفاق العرب على واقعهم وأوضاعهم المتردية وانشغل الآباء النهضويون بطرح ذلك السؤال النهضوي الكبير:

لماذا تقدم الغرب وتخلفنا؟ أو بحسب تعبير المفكر الإصلاحي شكيب أرسلان ١٨٦٩ . ١٩٤٦ لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ وهو عنوان الكتابة، انشغل مفكرو الإصلاح على امتداد قرن ونصف بالإجابة عن هذا التساؤل بالبحث عن مواطن الخلل في تراثنا وثقافتنا وخطابنا الديني والتعليمي والسياسي المعوقة للنهضة والتقدم.

وكانت عندهم الشجاعة الكافية للاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية ونقد الذات ولم يركنوا إلى ما ركن إليه من جاء بعدهم من رموز الفكر القومي . الناصري والبعثي . واليساري والإسلام السياسي الذين استسهلوا تحميل الآخر الغربي مسؤولية تخلف الأوضاع العربية وضخموا سيئات الآخر وانشغلوا بتمجيد الذات القومية واستحضار المآثر الماضية.

وشحن الجماهير بـ ؟أمجاد يا عرب أمجاد؟ في توظيف سياسي وأيديولوجي للدين والتاريخ والثقافة والتعليم بهدف ديمومة التسلط القومي والديني وانشغال الجماهير بقضايا الصراع الخارجي وإلهائها عن الممارسات القمعية البشعة ضد الخصوم السياسيين الذين وصموا بأنهم العملاء وأعداء الشعب وأيضاً كتغطية على الفشل الذريع في تحقيق أي إنجاز حضاري في الداخل.

في أعقاب الصدمة الحضارية الأولى شهدت الساحة العربية موجة واسعة من مراجعة الذات ونقد الأوضاع في محاولة للوصول إلى جذور المعوقات التي أفرزت هشاشة البنية المجتمعية وانكشاف وضعها وضعف مناعتها وتحصينها أمام القوة الغازية ولذلك كانت هناك مراجعة نقدية فعالة لكافة المنظومات المعرفية والفكرية والدينية والسياسية.

كان الإمام محمد عبده رائداً عظيماً في حركة الإصلاح الديني ومن يقرأ كتابه الذي لا يزال حياً نابضاً ؟الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية؟ وهو تجميع لمقالات نشرت في مجلة ؟المنار؟ في أعداد متوالية في أوائل القرن الماضي. إنه بحق إمام الإصلاح الديني وإمام العقلانية الإسلامية ورائد الليبرالية الإسلامية.

وتلاميذه هم رواد ؟الليبرالية؟ في مصر في تشخيصهم للعلل المعوقة وتركيزهم على الداخل وبنية المجتمع والنظام السياسي والثقافة السائدة، في الظلم والاستبداد والجهل وغياب العقلانية وغلبة الموروث التعصبي والتمييزي ضد المرأة والآخر المخالف.

ولم يفعلوا كما فعل من أتى بعدهم في رمي أوزار التخلف على الخارج متمثلاً في استعمار أو امبريالية أو هيمنة أو عولمة خبيثة أو غزو فكري ماكر كما هو السائد في الخطاب القومي والديني، لقد أثمرت جهود الإصلاحيين الأول انتعاش الفكر الليبرالي الذي أفرز إنجازات حضارية عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية.

فشهدت مصر خلال الفترة الاستعمارية حريات واسعة تجسدت في دستور ونظم انتخابية ومؤسسات سياسية وأحزاب معارضة وصحف حرة وإبداع ثقافي وفني لا سابق له وتحررت المرأة وتعلمت وشاركت في النهضة وتأسست الجامعة المصرية.

لقد كان من ثمار الفكر الليبرالي بناء الدولة الوطنية الحديثة حتى في ظل سلطة المحتل الموازية لسلطة الدولة الناشئة كما يقول وحيد عبدالمجيد، ولكن هذه القيم الليبرالية أجهضت بقيام الثورة المصرية قبل أن تترسخ في التربة المجتمعية.

وجاءت أمة أهدرت كافة المنجزات السابقة لتبدأ من الصفر وتعيد اكتشاف العجلة من جديد فساد الفكر القومي التعصبي وتسلط على الحياة السياسية والثقافية وفي خلال عقدين من الزمن أفلس وانتهى بهزيمة منكرة، وفي أعقابه حانت الفرصة المناسبة لانتعاش فكر الإسلام السياسي الذي وصل إلى السلطة في بعض الدول العربية والإسلامية وشارك في الحكم ولكنه لم يحقق أي إنجاز حضاري، فقط نجح في شيء واحد تعبئة الجماهير بفكر عدمي لا بنائي.

فكر الكراهية والصدام الذي أثمر في النهاية قنابل بشرية موقوتة ضد مجتمعاتها ومجتمعات العالم المعاصر، لا حل أمام العرب تجاه صدمة الحداثة إلا ؟الليبرالية؟ المنسجمة مع ثوابت الإسلام وإذا جاز لي فإني اسميها ؟الليبرالية الإسلامية؟ متمثلة في العقلانية والفردية وحرية الفكر والحوار والتنافس السلمي وقبول الآخر، لا أرى حلاً آخر ينقلنا إلى بر ؟الحداثة؟ غيرها.. فهل نفعل؟ هذا أمل